الحدث

في وقت تسعى فيه الأطراف الدولية المجتمعة في فيينا لإعادة دفع الاتفاق النووي، وبعد الحديث عن جولة أولى بناءة قبل اجتماع جديد غداً الجمعة، برز تطور آخر باستهداف سفينة إيرانية بتفجير في البحر الأحمر، فيما وُجهت أصابع الاتهام لإسرائيل بالوقوف وراء الهجوم

استهداف سفينة إيرانية

تصعيد إسرائيلي يرافق مفاوضات فيينا

طهران، لندن، القدس المحتلة
العربي الجديد

في موازاة الحديث عن اجتماع بنّاء في فيينا، بين إيران والأطراف المشاركة في الاتفاق النووي، وبوجود أميركي، وتكليف مجموعتين من الخبراء لبحث قائمة بالعقوبات التي يتعيّن على الولايات المتحدة رفعها عن إيران وقائمة الالتزامات التي يجب على طهران العودة للعمل بها بموجب الاتفاق على أن تقدما تقريرهما غداً الجمعة، كان حدث آخر يخطف الأنظار، ويتمثل في تفجير استهدف سفينة إيرانية في البحر الأحمر. وفيما تباينت الأنباء عن هذه السفينة ومهمتها، بين الإعلان الرسمي الإيراني أنها تجارية، مقابل التسريبات بأنها تعود للحرس الثوري، وُجهت أصابع الاتهام لإسرائيل بالوقوف وراء العملية لتوجيه رسائل لطهران ولإدارة جو بايدن، بينما لم يصدر أي تعليق رسمي إسرائيلي.

وأعلنت إيران أن سفينة تابعة لها تضررت بشكل طفيف جراء انفجار استهدفها في البحر الأحمر أمس الأول الثلاثاء. وقال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، سعيد خطيب زادة، في بيان، أمس الأربعاء، إن «سفينة تجارية إيرانية باسم سافيز تعرضت في البحر الأحمر بالقرب من شواطئ دولة جيبوتي لتفجير عند الساعة السادسة صباحاً بالتوقيت المحلي يوم الثلاثاء». وأضاف أن «مصدر الانفجار وطريقته قيد الدراسة والسفينة أصيبت بأضرار جزئية»، مشيراً إلى أن «سافيز سفينة تجارية غير عسكرية قد استقرت في البحر الأحمر وخليج عدن لتأمين الأمن الملاحي في مسار خطوط الملاحة ومواجهة القراصنة». وأوضح أن السفينة «كانت تعمل محطة إسناد فني وخدماتي لإيران في البحر الأحمر، ولذلك تم إبلاغ منظمة الملاحة الدولية بمواصفات ومهمات السفينة من قبل ويشكل رسمي». وأكد أن استهداف السفينة «لم يخلّف خسائر في الأرواح والتحقيقات الفنية جارية حول الحادث ومصدره، وسنتخذ جميع الإجراءات اللازمة عبر المرجعيات الدولية».

في السياق، كشفت مصادر مطلعة لـ«العربي الجديد» أن سفينة «سافيز» تعرضت لهجوم بصاروخين من غواصة إسرائيلية. وقالت المصادر إن السفينة تعرضت للهجوم بعد عبورها قناة السويس وتم رصد الغواصة الإسرائيلية التي استهدفتها. وفي حين لم توجّه إيران أصابع الاتهام إلى أي طرف بالمسؤولية، تحدثت صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية عن مسؤولية إسرائيل عنه. وأوردت الصحيفة أن الهجوم نفذه «إسرائيليون»، ناقلة عن مسؤول أميركي لم تسمه قوله إن تل أبيب أبلغت واشنطن أن «قواتها ضربت السفينة قرابة الساعة 7:30 بالتوقيت المحلي». وقال المسؤول، الذي تحدث شرط عدم الكشف عن هويته، إن الإسرائيليين وصفوا الهجوم بأنه رد انتقامي على الضربات الإيرانية السابقة على السفن الإسرائيلية، وإن «سافيز» تضررت تحت خط المياه. وتابع أنه من المحتمل أن يكون الهجوم قد تأجل للسماح لحاملة الطائرات الأميركية «دوايت دي أيزنهاور» في المنطقة بوضع مسافة بينها وبين «سافيز». وقال المسؤول إن «أيزنهاور» كانت على بعد حوالي 200 ميل عندما أصيبت «سافيز».

أما القيادة المركزية الأميركية فاكتفت بالقول في بيان إن واشنطن «تتابع تغطية إعلامية عن حادثة تتعلق بالسفينة سافيز في البحر الأحمر». وأضافت: «يمكننا التأكيد أنه لم تشارك أي قوات أميركية في الحادث»، مشيرة إلى أن القيادة «ليس لديها معلومات إضافية لتقدمها».

ولم يعلّق المسؤولون الإسرائيليون على الانفجار الذي استهدف «سافيز»، لكن رام بن براك، النائب الحالي والمسؤول السابق في جهاز «الموساد» الإسرائيلي، قال في تصريحات إذاعية «لا أعرف ما إذا كانت هذه المعلومات (استهداف سافيز) صحيحة أم لا». وتابع «لكن في حال صحّت، يبدو أن أحداً ما يريد أن يجعلهم (الإيرانيين) يدركون أننا نعرف أيضاً كيفية التسبب بأضرار للسفن أينما كان، ويجب عليهم أن يكونوا حذرين».

أما وزير الأمن الإسرائيلي بني غانتس فرفض التعليق على طلبات للصحافيين، لكن موقع «معاريف» نقل عنه قوله «لدينا أنظمة هجومية تعمل على مدار الساعة، 365 يوماً في العام، وهي مستعدة للعمل على أي ساحة وعلى أي مسافة».

كما حرصت وسائل الإعلام الإسرائيلية على نسب التقارير بشأن استهداف السفينة إلى «نيويورك تايمز» وقنوات عربية. لكن محلل الشؤون العسكرية في موقع «يديعوت أحرونوت» رون بن يشاي ذهب إلى القول في الموقع إن العملية هي بالأساس رسالة إسرائيلية موجهة إلى إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، لجهة رفع الاهتمام بالملف الإيراني وعدم إهماله. وقال بن يشاي: «هناك علاقة وثيقة بين المحادثات الجارية في فيينا بشأن الملف النووي الإيراني والعقوبات المفروضة على إيران، وبين استهداف السفينة الإيرانية سافيز في البحر الأحمر المنسوبة لإسرائيل». وتابع: «تتبع العلاقة من حقيقة أن الإيرانيين وإسرائيل يحاولون توجيه الرسائل لإدارة بايدن في واشنطن بأن الشرق الأوسط، وتحديداً المواجهة مع إيران، يجب أن تكون بمرتبة أعلى وأهم، في سلم أولويات السياسة الخارجية الأميركية، وأنه في حال لم تتم معالجة المشاكل المتعلقة بإسرائيل وإيران بشكل أساسي فإن الوضع قد يتحول إلى تصعيد قد يصل حد الحرب».

وبحسب بن يشاي، فإن «هذه هي الصورة الأكبر، لكن التفاصيل الميدانية، أي في منطقة الخليج العربي والبحر الأحمر والشرق الأوسط، لا تقل أهمية هي الأخرى. فالسفينة الإيرانية التي تم استهدافها هي في واقع الحال قاعدة مائية عائمة للقوات التابعة للحرس الجمهوري في البحر الأحمر مقابل سواحل اليمن وجيبوتي». ومضى بن يشاي قائلاً إن «السفينة بوصفها قاعدة بحرية عائمة لها هدفان أساسيان، تأمين حركة الملاحة الإيرانية في البحر الأحمر، وتمكين الزوارق السريعة التابعة للحرس الجمهوري والكوماندوس البحري من مهاجمة سفن مدنية أو عسكرية بما يخدم مصالح إيران.

> أعلنت طهران أن السفينة تجارية والتفجير لم يؤد لإصابات
>
> تحدث روحاني عن بداية فصل جديد لإحياء الاتفاق النووي

فالزوارق السريعة على متن السفينة والتي يشغلها أفراد الحرس الجمهوري توفر الحماية لناقلات النفط الإيرانية أو للسفن التي تحمل وتنقل شحنات من الأسلحة عبر قناة السويس لسورية وحزب الله. ويعرف الإيرانيون أن إسرائيل والولايات المتحدة موجودتان في المنطقة (البحر الأحمر)

جولة ثانية من مباحثات فيينا تعقد غداً الجمعة
(كونستانس كرستنر/ Getty)

لذلك يقومون بحراسة هذه السفن من خلال الزوارق السريعة المحمولة على متن السفينة سافيز». ورأى بن يشاي أن ضرب السفينة الإيرانية يشكل تصعيداً في الحرب البحرية بين إيران وإسرائيل ويهدف لتحقيق ثلاثة أهداف: الأول هو الرد على ضرب السفينة الإسرائيلية المملوكة لأودي أنجيل وهي في مياه البحر العربي في طريقها من تنزانيا إلى الهند. الثاني ردع الإيرانيين والتوضيح لهم أن إسرائيل تملك تفوقاً بحرياً في منطقة البحر الأحمر، وبالتالي عليهم ألا يحاولوا ضرب سفن إسرائيلية أو سفن مملوكة لمواطنين إسرائيليين تبحر قريباً منهم، في الخليج العربي وعمان وبحر العرب، وردع إيران لوقف تهريب النفط والسلاح لسورية ولبنان. والهدف الثالث هو التوضيح للأميركيين أن إسرائيل ستواصل بلا توقف حربها ضد عمليات التهريب الإيرانية ونشاط إيران في المنطقة، على الرغم من الجهود الكبيرة التي يبذلها الأميركيون حالياً للتصالح مع إيران.

وهذا أحدث هجوم على سفن شحن مملوكة لإسرائيل أو لإيران منذ أواخر فبراير/ شباط، في سلسلة هجمات تبادل الجانبان الاتهامات بالمسؤولية عنها. وقال خطيب زادة في 15 مارس/ آذار الماضي إن طهران تدرس «كل الخيارات» بعد تعرض سفينة الشحن «إيران شهركرد» لـ«هجوم تخريبي» في البحر الأبيض المتوسط. وأتى ذلك بعد حوالى أسبوعين من اتهام رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو طهران باستهداف سفينة إسرائيلية في خليج عمان أواخر فبراير/ شباط. هذا الحدث جاء في وقت كان فيه الرئيس الإيراني حسن روحاني يتحدث أمس عن «بداية فصل جديد» لإحياء الاتفاق النووي، غداة انطلاق مباحثات فيينا بين طهران والقوى الكبرى سعياً للعودة إلى الاتفاق الذي انسحبت منه واشنطن في عام 2018. وأبدى الأطراف المعنيون باجتماعات فيينا إيجابية حيال بداية المناقشات. وتم تكليف مجموعتين من الخبراء بمهمة المزاوجة بين قائمة العقوبات التي يتعين على الولايات المتحدة رفعها عن إيران وقائمة الالتزامات التي يتعين على طهران العودة للعمل بها بموجب الاتفاق على أن تقدم المجموعتان تقريراً بذلك يوم غد الجمعة وهو موعد اجتماع اللجنة المشتركة. وذكر مسؤول من الاتحاد الأوروبي، بحسب «رويترز»، أن المحادثات، التي قد تمتد لأسابيع، تستهدف الوصول إلى شكل ما من أشكال الاتفاق قبل الانتخابات الرئاسية الإيرانية في 18 يونيو/ حزيران. وتعليقاً على هذا التطور، أبدى روحاني في كلمة خلال الاجتماع الأسبوعي للحكومة أمس تفاؤلاً بنتائج المباحثات النووية الأخيرة، قائلاً إن هناك «فصلاً جديداً قد بدأ لتجديد حياة الاتفاق النووي». وتابع أن «جميع هذه الأطراف قد وصلت إلى قناعة بأنه لا يوجد أي طريق أفضل وأي مسار سوى تنفيذ كامل للاتفاق النووي». واعتبر ذلك نجاحاً لإيران، مؤكداً أن بلاده ستعود إلى جميع تعهداتها «شرط أن تكون أميركا قد عادت إليها وتتحقق عملياً على الأرض». من جهته، قال رئيس الوفد الإيراني عباس عراقجي لوكالة «نور نيوز» الإيرانية، من فيينا، إن «المفاوضات إذا تحولت إلى وسيلة لإهدار الوقت سنوقفها»، مشيراً إلى أن اللجنة المشتركة للاتفاق النووي التأمت في فيينا بهدف فتح طريق لإحياء الاتفاق.

رفع احتياطيات اليورانيوم

أكد المتحدث باسم منظمة الطاقة الذرية الإيرانية بهروز كمالوندي أن بلاده رفعت احتياطيات اليورانيوم المخصب بدرجة نقاء 20 في المائة إلى 55 كيلوغراماً. وأضاف كمالوندي في تصريحات، أمس، أن «قدرتنا على تخصيب اليورانيوم بهذا المستوى ارتفعت 30 في المائة مقارنة مع ما قبل الاتفاق النووي»، مضيفاً «يمكن أن يكون عدد أجهزة الطرد المركزي قد قلّ، لكن بسبب استخدام الجيل الجديد من أجهزة IR6 المتطورة تمكنّا من رفع إنتاج اليورانيوم».

شرق غرب

الملك الأردني: الفتنة وئدت وبلدنا مستقر

قال ملك الأردن عبد الله الثاني (الصورة)، في رسالة خطية وجهها إلى الشعب الأردني، أمس الأربعاء، حول التطورات الأخيرة المتعلقة بما سمته السلطات محاولة لزعزعة الاستقرار في البلاد، إن «الفتنة وئدت، وأردننا آمن مستقر». ولفت إلى أنه قرّر التعامل مع موضوع (أخيه غير الشقيق) الأمير حمزة في إطار الأسرة الهاشمية، وأوكل هذا المسار إلى عمه الأمير الحسن، مضيفاً أن «الأمير حمزة التزم أمام الأسرة أن يسير على نهج الآباء والأجداد، وأن يكون مخلصاً لرسالتهم، وأن يضع مصلحة الأردن ودستوره وقوانينه فوق أي اعتبارات أخرى، وحمزة اليوم مع عائلته في قصره برعايتي». وفي ما يتعلق بالجوانب الأخرى، قال إنها «قيد التحقيق، وفقاً للقانون، إلى حين استكماله، ليتم التعامل مع نتائجه».

(العربي الجديد)

استشهاد فلسطينية دهساً

استشهدت الفلسطينية شفيقة محمد سليمان أبو عقيل (73 عاماً)، أمس الأربعاء، بعدما دهسها مستوطن بالقرب من بلدة السموع جنوبي الضفة الغربية المحتلة. وأفاد منسق لجان الحماية والصمود في جبال جنوب الخليل ومسافر يطا، فؤاد العمور، في حديث لـ«العربي الجديد»، بأن «أبو عقيل كانت تسير بمحاذاة الطريق الاستيطانية القريبة من مدخل قرية السيميا التابعة لبلدة السموع، فدهسها مستوطن، على الرغم من أنها كانت بعيدة عن مكان مرور السيارات».

(العربي الجديد)

البرهان يزور قطر

بدأ رئيس مجلس السيادة الانتقالي السوداني عبد الفتاح البرهان (الصورة)، زيارة إلى الدوحة، أمس الأربعاء. ومن المقرر أن يستقبل أمير قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، البرهان، اليوم الخميس. والزيارة هي الأولى لرئيس مجلس السيادة إلى قطر، منذ تولّيه السلطة في السودان عام 2019، بعد الثورة الشعبية التي أطاحت الرئيس المعزول عمر البشير.

(العربي الجديد)

لبنان: مسعى مصري لحل الأزمة الحكومية

زار وزير الخارجية المصري، سامح شكري، لبنان، أمس الأربعاء، للمساهمة في إحداث خرق في الأزمة الحكومية المستعصية. وقدّم شكري رسالة من الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي لنظيره اللبناني ميشال عون، جاء فيها أن القاهرة تربط الدعم بتشكيل حكومة جديدة مؤلفة من وزراء أصحاب اختصاص تضع برنامجاً إصلاحياً. وشدّد على «ضرورة الالتزام باتفاق الطائف. والتقى شكري رئيس مجلس النواب نبيه بري، والبطريرك الماروني بشارة الراعي، وعدداً من السياسيين.

(العربي الجديد)

روسيا ستُبقي قواتها على حدود أوكرانيا

أعلن الكرملين، أمس الأربعاء، أن روسيا ستُبقي على قوات مسلحة قرب الحدود مع أوكرانيا «طالما رأت ذلك مناسباً»، ولأن «هذه القوات لا تشكل تهديداً خارجياً». وكان الكرملين يعلّق على دعوات كييف لحلف شمال الأطلسي، أول من أمس الثلاثاء، لوضع مسار واضح لانضمامها إليه.

(رويترز)

رصد

ليبيا: اجتماع اللجنة القانونية ضربة لصالح

طرابلس ـ **العربي الجديد**

تعرضت جهود رئيس مجلس النواب في طبرق عقيلة صالح لعرقلة عمل اللجنة القانونية الملتقى الحوار السياسي، إلى ضربة، أمس الأول الثلاثاء. وقال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، سعيد خطيب زادة، في بيان، أمس الأربعاء، إن «سفينة تجارية إيرانية باسم سافيز تعرضت في البحر الأحمر بالقرب من شواطئ دولة جيبوتي لتفجير عند الساعة السادسة صباحاً بالتوقيت المحلي يوم الثلاثاء». وأضاف أن «مصدر الانفجار وطريقته قيد الدراسة والسفينة أصيبت بأضرار جزئية»، مشيراً إلى أن «سافيز سفينة تجارية غير عسكرية قد استقرت في البحر الأحمر وخليج عدن لتأمين الأمن الملاحي في مسار خطوط الملاحة ومواجهة القراصنة». وأوضح أن السفينة «كانت تعمل محطة إسناد فني وخدماتي لإيران في البحر الأحمر، ولذلك تم إبلاغ منظمة الملاحة الدولية بمواصفات ومهمات السفينة من قبل ويشكل رسمي». وأكد أن استهداف السفينة «لم يخلّف خسائر في الأرواح والتحقيقات الفنية جارية حول الحادث ومصدره، وسنتخذ جميع الإجراءات اللازمة عبر المرجعيات الدولية».

في السياق، كشفت مصادر مطلعة لـ«العربي الجديد» أن سفينة «سافيز» تعرضت لهجوم بصاروخين من غواصة إسرائيلية. وقالت المصادر إن السفينة تعرضت للهجوم بعد عبورها قناة السويس وتم رصد الغواصة الإسرائيلية التي استهدفتها. وفي حين لم توجّه إيران أصابع الاتهام إلى أي طرف بالمسؤولية، تحدثت صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية عن مسؤولية إسرائيل عنه. وأوردت الصحيفة أن الهجوم نفذه «إسرائيليون»، ناقلة عن مسؤول أميركي لم تسمه قوله إن تل أبيب أبلغت واشنطن أن «قواتها ضربت السفينة قرابة الساعة 7:30 بالتوقيت المحلي». وقال المسؤول، الذي تحدث شرط عدم الكشف عن هويته، إن الإسرائيليين وصفوا الهجوم بأنه رد انتقامي على الضربات الإيرانية السابقة على السفن الإسرائيلية، وإن «سافيز» تضررت تحت خط المياه. وتابع أنه من المحتمل أن يكون الهجوم قد تأجل للسماح لحاملة الطائرات الأميركية «دوايت دي أيزنهاور» في المنطقة بوضع مسافة بينها وبين «سافيز». وقال المسؤول إن «أيزنهاور» كانت على بعد حوالي 200 ميل عندما أصيبت «سافيز».

أما القيادة المركزية الأميركية فاكتفت بالقول في بيان إن واشنطن «تتابع تغطية إعلامية عن حادثة تتعلق بالسفينة سافيز في البحر الأحمر». وأضافت: «يمكننا التأكيد أنه لم تشارك أي قوات أميركية في الحادث»، مشيرة إلى أن القيادة «ليس لديها معلومات إضافية لتقدمها».

ولم يعلّق المسؤولون الإسرائيليون على الانفجار الذي استهدف «سافيز»، لكن رام بن براك، النائب الحالي والمسؤول السابق في جهاز «الموساد» الإسرائيلي، قال في تصريحات إذاعية «لا أعرف ما إذا كانت هذه المعلومات (استهداف سافيز) صحيحة أم لا». وتابع «لكن في حال صحّت، يبدو أن أحداً ما يريد أن يجعلهم (الإيرانيين) يدركون أننا نعرف أيضاً كيفية التسبب بأضرار للسفن أينما كان، ويجب عليهم أن يكونوا حذرين».

أما وزير الأمن الإسرائيلي بني غانتس فرفض التعليق على طلبات للصحافيين، لكن موقع «معاريف» نقل عنه قوله «لدينا أنظمة هجومية تعمل على مدار الساعة، 365 يوماً في العام، وهي مستعدة للعمل على أي ساحة وعلى أي مسافة».

كما حرصت وسائل الإعلام الإسرائيلية على نسب التقارير بشأن استهداف السفينة إلى «نيويورك تايمز» وقنوات عربية. لكن محلل الشؤون العسكرية في موقع «يديعوت أحرونوت» رون بن يشاي ذهب إلى القول في الموقع إن العملية هي بالأساس رسالة إسرائيلية موجهة إلى إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، لجهة رفع الاهتمام بالملف الإيراني وعدم إهماله. وقال بن يشاي: «هناك علاقة وثيقة بين المحادثات الجارية في فيينا بشأن الملف النووي الإيراني والعقوبات المفروضة على إيران، وبين استهداف السفينة الإيرانية سافيز في البحر الأحمر المنسوبة لإسرائيل». وتابع: «تتبع العلاقة من حقيقة أن الإيرانيين وإسرائيل يحاولون توجيه الرسائل لإدارة بايدن في واشنطن بأن الشرق الأوسط، وتحديداً المواجهة مع إيران، يجب أن تكون بمرتبة أعلى وأهم، في سلم أولويات السياسة الخارجية الأميركية، وأنه في حال لم تتم معالجة المشاكل المتعلقة بإسرائيل وإيران بشكل أساسي فإن الوضع قد يتحول إلى تصعيد قد يصل حد الحرب».

وبحسب بن يشاي، فإن «هذه هي الصورة الأكبر، لكن التفاصيل الميدانية، أي في منطقة الخليج العربي والبحر الأحمر والشرق الأوسط، لا تقل أهمية هي الأخرى. فالسفينة الإيرانية التي تم استهدافها هي في واقع الحال قاعدة مائية عائمة للقوات التابعة للحرس الجمهوري في البحر الأحمر مقابل سواحل اليمن وجيبوتي». ومضى بن يشاي قائلاً إن «السفينة بوصفها قاعدة بحرية عائمة لها هدفان أساسيان، تأمين حركة الملاحة الإيرانية في البحر الأحمر، وتمكين الزوارق السريعة التابعة للحرس الجمهوري والكوماندوس البحري من مهاجمة سفن مدنية أو عسكرية بما يخدم مصالح إيران.

فالزوارق السريعة على متن السفينة والتي يشغلها أفراد الحرس الجمهوري توفر الحماية لناقلات النفط الإيرانية أو للسفن التي تحمل وتنقل شحنات من الأسلحة عبر قناة السويس لسورية وحزب الله. ويعرف الإيرانيون أن إسرائيل والولايات المتحدة موجودتان في المنطقة (البحر الأحمر)

> أعلنت طهران أن السفينة تجارية والتفجير لم يؤد لإصابات
>
> تحدث روحاني عن بداية فصل جديد لإحياء الاتفاق النووي

رفع احتياطيات اليورانيوم

أكد المتحدث باسم منظمة الطاقة الذرية الإيرانية بهروز كمالوندي أن بلاده رفعت احتياطيات اليورانيوم المخصب بدرجة نقاء 20 في المائة إلى 55 كيلوغراماً. وأضاف كمالوندي في تصريحات، أمس، أن «قدرتنا على تخصيب اليورانيوم بهذا المستوى ارتفعت 30 في المائة مقارنة مع ما قبل الاتفاق النووي»، مضيفاً «يمكن أن يكون عدد أجهزة الطرد المركزي قد قلّ، لكن بسبب استخدام الجيل الجديد من أجهزة IR6 المتطورة تمكنّا من رفع إنتاج اليورانيوم».

للحديث تتمة...

كيف سيعيد التاريخ نفسه في ليبيا؟

اسامة علي

حددت خريطة الطريق، التي اعتمدها ملتقى الحوار السياسي، يوم 24 ديسمبر/كانون الأول المقبل، موعداً لإجراء انتخابات وطنية، تُخرج البلاد من مراحل الانتقال السياسي إلى مرحلة دائمة مستقرة. وهو تاريخ له دلالته التاريخية، فهو اليوم الذي استقلت فيه ليبيا قبل 70 سنة. فهل يعيد التاريخ نفسه؟

لا يبدو وضع البلاد اليوم مشابهاً لأوضاعها قبل 70 سنة. فحتى الساعة، لا تزال البلاد بدون دستور، ولا أحزاب سياسية كانت ترمي بثقلها في ردهات الأمم المتحدة من أجل استقلال البلاد وإخراجها من الفوضى. ومن يحاول قول غير ذلك فلينظر إلى خريطة الأحداث اليوم، سواء المحلية أو الإقليمي والدولي. فالعواصم المتدخلة في ليبيا، ليست باريس ولندن كما في السابق، بل تطور وضع ليبيا حتى أصبحت مجالاً جيوسياسياً ملفاته متصلة بمحيط أوسع من مجالها الجغرافي، علاوة على التشظي الداخلي الذي لم يسبق في تاريخها.

كيف يمكن تصور إجراء انتخابات تُخرج البلاد إلى مرحلة دائمة بدون دستور يُعرّف شكل الحكم فيها، برلمانياً أم جمهورياً. وعلى فرض التوافق على إخراجه من أدراج النسيان، التي أودع فيها منذ اعتماده من اللجنة التأسيسية لصياغة الدستور في يوليو/تموز 2017، فالوقت الذي يفصل البلاد عن ديسمبر لا يكفي للاستفتاء عليه واعتماده قاعدة للانتخابات. في غضون ذلك، انطلق حراك شعبي، تحت مسمى «نعم الانتخابات في موعدها». وتزامن تزايد نشاطه مع ضغوط من جانب البعثة الأممية وسفارات دول كبرى في ليبيا، منها الأميركية، للدفع باتجاه ضرورة الإسراع لإنجاز قاعدة دستورية مؤقتة للانتخابات لضمان إجرائها في موعدها، ولو عجز مجلس النواب عن إنجازها تُحال المهمة إلى ملتقى الحوار السياسي. ويقدر مراقبون أن العبث السياسي لا يزال يلازم أوضاع البلاد. ومن خلفه أجندات دول كبرى لا تزال تتدخل لفرض مصالحها. وكل ما حدث أن تلك الأطراف المتدخلة في ليبيا نقلت اللاعبين المحليين السابقين من المشهد إلى هامشه من دون إزاحتهم كلياً. ولعل بقاء خليفة حفتر، رفيق القذافي في انقلابه العسكري، رغم فشله العسكري، أكبر شاهد على ذلك، في رسالة ضمنية على أن استحقاق الانتخابات لا يزال بعيداً عن دائرة فعل الليبيين، وإعادة سيناريو عام 1969 ممكن جداً. ومن هذه الزاوية تحديداً يمكن أن يعيد التاريخ نفسه.

أوستن في إسرائيل قريباً

يزور وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن، الأسبوع المقبل، إسرائيل، حيث سيلتقي رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ونظيره الإسرائيلي بني غانتس، بحسب ما ذكر موقع «كاسيوس» الأميركي أمس الأول. ولم يؤكّد البنتاغون هذه الزيارة. ووفقاً للموقع فإنّ الوزير الأميركي سيبحث خلال زيارته لإسرائيل القضايا الإقليمية الشائكة، وفي مقدّمها التهديدات الأمنية التي تواجهها إسرائيل من كلّ من إيران ولبنان وسورية.

وكانت اللجنة قد عقدت اجتماعين مع أعضاء اللجنة الدستورية المؤلفة من مجلسي النواب والدولة، خلال يناير/ كانون الثاني وفبراير/ شباط الماضيين، في مدينة الغردقة المصرية، من دون أن تتوصل إلى نتائج.

وقال البرلمان الأممي إلى ليبيا بان كوبيتش، في كلمة ألقتها عنه الأمينة العامة المساعدة والمنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية جورجيت غانيون أمام أعضاء اللجنة، إن «المقترحات التي ستقومون بصياغتها في الأيام المقبلة ذات أهمية حاسمة لتنفيذ أهداف خريطة الطريق التي أقرها الملتقى». وتوقع أن يعمل المجتمعون من «أجل الوحدة وإنهاء الفترة الانتقالية، عبر تمهيد الطريق للانتخابات البرلمانية، وذلك على النحو الذي اتفقتم عليه أنتم، كما اتفقت عليه السلطة التنفيذية المؤقتة. أي أمر آخر سوف يعني خيبة أمل لكم ولشعب ليبيا، وسيخل بالتزامكم بخريطة الطريق».

ووفقاً لمصادر برلمانية من طبرق، فإن تجاوب اللجنة القانونية الملتقى الحوار السياسي مع دعوات عودتها للانعقاد تزامنت مع سعي صالح لعرقلة اجتماعها. وأوضحت المصادر، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن سبب سعي صالح لتعطيل أعمال اللجنة يعود إلى «محاولته الحفاظ على صلاحيات مجلس النواب، الذي يسيطر على أغلب قراراته في المرحلة الحالية، والحيلولة دون نقلها إلى ملتقى الحوار السياسي». وكانت خريطة الطريق المنبثقة عن ملتقى الحوار السياسي قد أمهلت مجلسي النواب والدولة 60 يوماً للاتفاق على قاعدة دستورية «والا يتولى ملتقى الحوار السياسي تقديم الصيغة الملائمة لإنجاز القاعدة الدستورية وقوانين الانتخابات، بالتشاور مع المؤسسات السياسية والجهات الفنية المختصة». وبدأت هذه المهلة في 21 ديسمبر الماضي وانتهت في 21 فبراير.

وفي السياق ذاته، حث السفير الأميركي لدى ليبيا ريتشارد نورلاند ملتقى الحوار السياسي على «الاضطلاع بدوره وفقاً لخريطة الطريق» لإنجاز قاعدة دستورية لإجراء الانتخابات وفقاً للموعد المحدّد في 24 ديسمبر المقبل «إذا كان مجلس النواب غير قادر على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه القضايا».

وأبدى عضو مجلس النواب محمد عبد الحفيظ ارتياحه بشأن نقل صلاحية النظر في الإطار الدستوري إلى ملتقى الحوار السياسي، مشيراً إلى أن عرقلة صالح المسار الدستوري ليست جديدة. وقال لـ«العربي الجديد»، إن صالح، منذ أن اعتمدت اللجنة التأسيسية لصياغة الدستور مقترح الدستور الدائم للبلاد في منتصف 2017، لا يزال يعرقل التوافق على قانون للاستفتاء على الدستور من دون أسباب واضحة. وحول الخيارات المطروحة أمام اللجنة القانونية، قال إنها «خيارات محدّدة، وهي الاستفتاء على مسودة الدستور المقترح من لجنة صياغة الدستور، أو إنشاء قاعدة دستورية مؤقتة. لكن أقربها اعتماد قانون فبراير، الذي تمت بموجبه انتخابات مجلس النواب، مع إجراء بعض التعديلات عليه». وقانون فبراير أنشأته لجنة قانونية، كلّفها المؤتمر الوطني العام (البرلمان السابق)، بإعداد قانون انتخابات مؤقت، وتم تضمينه في الإعلان الدستوري، في فبراير 2014، وجرت على أساسه الانتخابات البرلمانية في العام نفسه، والتي أفرزت مجلس النواب الحالي.

وتبدو التعقيدات والعراقيل بشأن أعمال اللجنة القانونية عديدة، إذ أعلنت عضو اللجنة إلهام السعودي انسحابها منها. وبرّرت قرارها بالخلط بين القاعدة الدستورية لإجراء انتخابات والمسار الدستوري لوضع دستور دائم للدولة. وقالت السعودي، في سلسلة تغريدات خلال الأيام الماضية، إن «الصلاحيات المخولة للجنة القانونية لا تشمل النظر في المسار الدستوري لوضع دستور دائم للدولة، وتم تأكيد ذلك من قبل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بعدما ضغطنا عليها لتوضيح ذلك». وأضافت «بالرغم من أنني لست من المؤيدين للمسودة الحالية للدستور، أو الطريقة التي وصلت إليها، إلا أنني لا أعتقد أنه من صلاحيتنا كلجنة قانونية أو كملتقى سياسي الخروج ببديل لمشروع دستور دائم».

> يسعى الدبيبة إلى توحيد الموقف الخليجي بشأن ليبيا

تونس

سعيّد يكبّل المؤسسات: مقدمة لتطبيق مشروعه؟

تونس ـ **وليد التليلي**

يبدو الرئيس التونسي، قيس سعيّد، مصمماً بخناق الحكومة، عبر منع رئيسها هشام المشيشي من إدخال أي تغيير على تركيبتها الجمهورية اختار نهجاً قائماً على الصراع، ويعتقد أنه استعمل فيه أدوات دستورية، ولكنها في الواقع غير دستورية، فالامتناع عن التوقيع على التعديلات، كما رفض سابقاً قبول أداء الوزراء لليمين الدستورية، منحهم ثقته بأغلبية كبيرة. كما أن سعيّد يمسك بخناق البرلمان أيضاً، فلا يوقّع على أي قانون لا يراه مناسباً أو غير متجانس مع الدستور كما يفسره هو، بما أنه أصبح في غياب المحكمة الدستورية المفسّر المتفرد للدستور، وهو بذلك يهدد التوازن الهش أساساً. ولكن هذا الوضع كشف في المقابل عن مشاكل هذا الدستور وخروقاته الكبيرة ومطباته التي لم يتفطن إليها المؤسسون، أو ربما اعتمدوا حين وضعوه على حسابات انقلبت عليهم.

آخر تصريح لسعيّد كان الثلاثاء الماضي، فوجّه هجوماً إلى حركة «النهضة» من دون أن يسميها، قائلاً: «هم وضعوا الدستور (2014) وقالوا إنه سيتم إرساء المحكمة الدستورية في غضون سنة، وضعوا النص ولم يرسوها، ولما أحسوا بالخطر اليوم أو تشمل النظر في المسار الدستوري لوضع دستور دائم للدولة، وتم تأكيد ذلك من قبل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بعدما ضغطنا عليها لتوضيح ذلك». وأضافت «بالرغم من أنني لست من المؤيدين للمسودة الحالية للدستور، أو الطريقة التي وصلت إليها، إلا أنني لا أعتقد أنه من صلاحيتنا كلجنة قانونية أو كملتقى سياسي الخروج ببديل لمشروع دستور دائم».

وعن ذلك، قال أستاذ القانون الدستوري فوزي عبد الرزاق المختار، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن ما حصل «مؤشر على أن رئيس الجمهورية اختار نهجاً قائماً على الصراع، ويعتقد أنه استعمل فيه أدوات دستورية، ولكنها في الواقع غير دستورية، فالامتناع عن التوقيع على التعديلات، كما رفض سابقاً قبول أداء الوزراء لليمين الدستورية، مؤشر خطير قد يقود إلى المجهول، وهو ما برز في خطابه الثلاثاء، الذي لا يخلو من تهديدات مبطنة باستعمال بعض فصول الدستور». واعتبر أن «سعيّد خرق الدستور، ووصلنا إلى صراع لم تعد فيه أي خطوط حمراء، لا دستورية ولا مؤسساتية»، مشيراً إلى أن الرئيس «أصبح يقرأ الدستور كما يريد، ويحاول فرض أمر واقع سياسي مستغلاً غياب المحكمة الدستورية، وارتخاء بقية الأطراف، تحت عنوان احترام الدستور، ولكنه يذكّر بخرقه». ولفت المختار إلى أن «الخوف اليوم أن يصل سعيّد بمواقفه إلى عزل نفسه في أسوار قرطاج، وفي إطار فهم أحادي للنص الدستوري»، مبيناً أن «هذا الوضع سيقود إلى أزمة دستورية لا سابق لها، ما قد ينتج عطالة دستورية». واعتبر أن «اتهام رئيس الجمهورية للآخرين بتوظيف الدستور، جعله ينتهك الدستور أيضاً، فهو يلعب لعبتهم بشكل مكشوف»، مبيناً أن «عدم قبول أداء الوزراء اليمين الدستورية... لن أدخل معهم هذه المجالات والنقاشات». ويدل كلام سعيّد على أنه يعتبر أن بإمكانه الاستناد إلى مبدأ من إتمام المحكمة الدستورية بعد عام من إصدار قانونها ليبقى صاحب التأويل الدستوري الوحيد، لأن من يسميهم بـ«هم» يريدونها لتصفية الحسابات، والتفكير في عزله، وفق تفكيره.

مواقف سعيّد بعيدة عن الإجماع والتوافقات (Getty)

المتواترة قد تكون فاجأت البعض، ولكن بالعودة إلى مواق

الحدث

على الرغم من فشل مفاوضات سد النهضة أخيراً في الكونغو الديمقراطية، والحديث المصري والسوداني المتكرر عن خيارات مفتوحة، إلا أن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، يواصل رفضه «الحل العسكري» لمواجهة التصلّب الإثيوبي، رغم تصاعد الخطاب الإعلامي والمجتمعي في هذا السياق

شدّد السيسي على الكلفة العالية للتدخل العسكري (فرانس برس)

أزمة سد النهضة

خيارات مصرية وسودانية مفتوحة تستثني الحل العسكري

القاهرة ـ **العربي الجديد**

يحاول الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي تحجيم التطلعات الشعبية والخطاب الإعلامي المطالب بحسم قضية سدّ النهضة عسكرياً، خصوصاً بعد فشل مفاوضات كينشاسا في الكونغو الديمقراطية. وفي خطاب له، أمس الأربعاء، خلال افتتاح مجمع الإصدارات الحكومية المؤمنة والذكية، تطرّق السيسي إلى «خيارات مصرية مفتوحة للتعامل مع الأزمة»، لكنه شدّد على «التكلفة العالية التي تترتب على أي مواجهات عسكرية»، مطالباً المصريين بتذكّر ما حدث بعد مشاركة جيشهم في حرب اليمن أوائل الستينيات من القرن الماضي، ثم الهزيمة في يونيو/ حزيران 1967. وأكد أن «الاتفاق والتفاهم أفضل بكثير من أي بدائل أخرى».

وبالتزامن كان وزير الري والموارد المائية السوداني، ياسر عباس، يؤكد في مؤتمر صحافي أمس الأربعاء، أن كل الخيارات مفتوحة بالنسبة للخرطوم قبل أن يشير إلى أن فريق التفاوض السوداني إلى جانب فريق آخر يسانده، يواصل الاجتماعات لتحديد الخيارات الأفضل للسودان من النواحي الفنية والسياسية والقانونية. ولم يستبعد أن يكون خيار مجلس الأمن الدولي من بين تلك الخيارات المتاحة والممكنة والتي يكفلها القانون الدولي، إضافة إلى التصعيد داخلياً وخارجياً وإعلامياً، محملاً أديس أبابا مسؤولية ما جرى في مفاوضات كينشاسا.

واتسم حديث السيسي بالهدوء وتفضيل السلمية، على عكس تهديد سابق له، متوّجاً في حينه ما يمكن وصفه بـ«الحملة الإعلامية التي شنتها وسائل الإعلام المقروءة والمرئية»، بتعليمات من المخابرات العامة المصرية بتصعيد الحديث عن «ضرورة الحسم بالقوة». ودعت تلك الوسائل إلى «استخدام القوة العسكرية»، طالما تشبثت أديس أبابا باستمرار العمل للملء الثاني المنفرد للسد، من دون اشتراط التوصل إلى اتفاق نهائي على قواعد الملء والتشغيل.

واللافت أن نبرة السيسي الهادئة جاءت بعد ساعات من فشل اجتماعات كينشاسا في وضع أسس لاستئناف المفاوضات الثلاثية، وصدور بيانين غاضبين من القاهرة والخرطوم يحملان المسؤولية لأديس أبابا، ثم رد الأخيرة بعدم تخليها عن حقها في الاستغلال «المشروع» لمواردها المائية، مغلقة الباب أمام الحلول الوسطى المقترحة، كالية الرباعية الدولية.

وعاد السيسي لاستخدام محورين كانا يميّزان أحاديثه عن سد النهضة في الفترة السابقة، التي شهدت فشلاً مستمراً للمساعي المصرية لفرض إزامية الاتفاق على إثيوبيا. المحور الأول هو تحميل ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011 مسؤولية إنشاء السد. وقال أمس: «أنا قلقت ع المياه من امتى؟ من 2011، أول ما بقتش ارتاح ولا أقدر أطعن من 2011، وتحديداً من 25 يناير، عرفت إن هبقى عندنا مشكلة كبيرة قوي، وهقولكم لأنكم شريك أصيل في مواجهة التحدي، اللي حصل في 2011 كان هو المدخل للتحدي اللي احنا قدامه».

وفسّر مصدر فني بوزارة الري واكب تطورات المفاوضات الأخيرة حديث السيسي عن ثورة يناير، بأنه «نوع من تهيئة الرأي العام لأي تعثر أو فشل نهائي للمفاوضات الجارية، بالتوازي مع تهيئته للأخطار المائية التي ستواجه مصر الفترة المقبلة بعد بدء ملء السد للمرة الثانية». وشدّد على أن «الملء الثاني أصبح قاب قوسين أو أدنى، سواء نظمته إثيوبيا أو تركته للظروف الطبيعية».

والحقيقة أن إثيوبيا حاولت، أحياناً بالاستجداء وأحياناً أخرى بالوساطة، انتزاع اعتراف مصر بشرعية مشروع سد النهضة منذ عهد الرئيس المخلوع الراحل حسني مبارك، وحتى عام 2014 عندما تسلم السيسي السلطة، وفاجأ المصريين بطريقة جديدة غير معتادة لإدارة الملف وبلهجة تودد غريبة على المفاوضين والسياسيين المصريين، وقبلت إثيوبيا ذلك بصدر رحب. وتكلل التقارب بتوقيع اتفاق المبادئ في مارس/آذار 2015 بين السيسي ونظيره السوداني المخلوع عمر البشير ورئيس الوزراء الإثيوبي السابق هايلي ميريام ديسالين. وهو الاتفاق الذي اعترف أولاً بحق إثيوبيا في بناء السد، الأمر الذي لم تكن مصر قد بادرت به من قبل، وأقر ثانياً بحقها السيادي في إدارته، من دون أن يقر أي جزء قانوني دولي عليها، في حال مخالفتها الاتفاقات السابقة في أعوام 1902 و1959 و1993.

وتحت إدارة السيسي أيضاً، غيرت مصر أكثر من مرة ثوابتها التفاوضية؛ ففي البداية كانت متمسكة بأن يتم ملء السد على سبعة أعوام، لكن بقرار سياسي من السيسي تراجع الوفد الفني عن هذا الطلب في مفاوضات واشنطن. وطُرحت رؤية جديدة لترك الملء حسب الظروف الهيدرولوجية، على خمس مراحل قد تستغرق من عامين إلى ثلاثة أعوام. وفي نهاية المطاف سيتم ملء خزان السد في إثيوبيا بارتفاع 595 متراً، وستصبح جميع توربينات الطاقة الكهرومائية في السدّ جاهزة للعمل، مما سيؤدي إلى تناقص منسوب المياه في بحيرة ناصر جنوبي السدّ العالي. وبعدما تلقفت إثيوبيا هذا التراجع المصري بالترحيب، عادت لتطالب بالمزيد، رافضة ربط القياسات ببحيرة ناصر، بحجة أن الحفاظ على منسوب المياه بها عند 165 أو 170 متراً قد يؤدي إلى حرمان سد النهضة من إمكانية الملء لأشهر عديدة متتابعة، نظراً لتدني مستوى الفيضان في بعض الأحيان إلى أقل من 30 مليار متر مكعب.

أما المحور الثاني الذي أحياه السيسي في حديثه أمس، فهو ضرورة الاستعداد الداخلي لنقص المياه، فأسهب في سرد إيجابيات مشروع تبطين الترع، ثم وجه كلامه للمواطنين قائلاً: «لازم نخلي بالنا من كل نقطة مياه من الموجودة عندنا». وقصد السيسي ترشيد الاستهلاك وعدم الإضرار بالترع والمصارف وإقاء القمامة في الترع التي تم تبطينها حديثاً، وبلغ طول المرحلة الأولى منها 20 ألف كيلومتر، وتغيير نظم الري لتصبح أكثر قدرة على توفير المياه.

وتعليقاً على حديث السيسي والتوجهات المستقبلية التي أعلنها وزير الخارجية سامح شكري بدراسة مصر والسودان اللجوء مجدداً إلى مجلس الأمن، قالت مصادر دبلوماسية وحكومية مصرية لـ«العربي الجديد»، إن أجهزة النظام رصدت تصعيداً في الشارع ومواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام، بناء على خطاب السيسي السابق. واعتبرت أنه كان من المهم للخيار العسكري أن يُطرح على طاولة المفاوضات مع الإثيوبيين، لكنه في الوقت ذاته، ربما تكون له سلبيات دبلوماسية، خصوصاً أن الإثيوبيين ركزوا في اتصالاتهم بالعواصم الغربية خلال الأسبوع الماضي على تعرضهم للتهديد العسكري، وهو ما لا تسمح به الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والصين بطبيعة الحال.

نبرة السيسي الهادئة جاءت بعد فشل اجتماعات كينشاسا

ترددت مصر في طرح الحل العسكري خلال المفاوضات

مماطلة أديس أبابا

يرى بعض المراقبين انه يجب الغاء اتفاق المبادئ وتعرية الموقف الاثيوبي المستند اليه. ويعتبر آخرون ان النهج الاثيوبي المتعنت مستمر، ويسعى لمواصلة أكبر قدر من المماطلة حتى يفرض الامر الواقع مع حلول موعد الملء الثاني، ووقفها لن يكون امام مصر الكثير من الخيارات.

تقرير

رسائل إدلب المتناقضة

النظام يسحب قوات... وروسيا تواصل استهداف المنطقة

على الرغم من سحب النظام السوري قوات كبيرة من إدلب باتجاه البادية، فإن الغارات الروسية على مناطق تقع على طريق «أم 4» قد تهدف إلى تهجير المدنيين من أجل السيطرة عليه

عماد كركص

المعطيات في إدلب وما حولها، أو ما يُعرف بـ«منطقة خفض التصعيد الرابعة»، شمال غرب سورية، باتت عصية على الفهم، رغم الهدوء النسبي الذي تشهده منذ إبرام وقف إطلاق النار بداية مارس/ آذار من العام الماضي.

وعلى الرغم من عمليات التصعيد بين الفينة والأخرى، والتي يريد من خلالها الروس والنظام إيصال رسائل للمعارضة وتركيا الداعمة لها، لا سيما القصف الذي تعرضت له بلدة بسنقول الحدودية والواقعة على الطريق الدولي حلب اللاذقية «أم 4»، أمس وأمس الأول، ما قرئ على أنه تجدد للرغبة في السيطرة على الطريق والوصول إليه كهدف روسي استراتيجي، يأتي سحب القوات من عمق المناطق المسيطر عليها من قبل النظام وحلفائه في إدلب ومحيطها، باتجاه جبهات البادية، الأمر الذي يبدد الاحتمال الأول، الذي من المفترض أن يطبقه عمل عسكري واسع يحتاج لمجهود كبير من القوات والعتاد.

وجدد الطيران الحربي الروسي، أمس الأربعاء، قصفه لمنطقة حرش بسنقول في ريف إدلب، في الطريق الدولي «أم 4»، ما أسفر عن أضرار مادية ضمن الأراضي الزراعية. وكان الطيران الروسي قد شن، مساء أمس الأول، غارتين بقنابل عنقودية على المنطقة ذاتها، ما أدى إلى إصابة عنصرين من فصائل المعارضة، يتبعان لـ«الجبهة الوطنية للتحرير»، إحدى أهم الفصائل المقاتلة في إدلب ومحيطها، وذلك خلال دورية قرب الطريق.

وتعد بسنقول حيوية على الطريق الدولي، لكونها تتوسط الجزء الذي يمر في إدلب، ويقسمها إلى نصفين، شمالي وجنوبي، الأمر الذي يثير مخاوف من تجدد رغبة روسيا والنظام للسيطرة على الطريق، ولا سيما بعد فشل موسكو بفتح ثلاثة معابر بين مناطق سيطرة النظام من جهة، والمعارضة من جهة أخرى، شمال غربي سورية، في كل من حلب وإدلب. وكانت روسيا تهدف من وراء محاولة فتح المعابر التخفيف من الأزمات الاقتصادية التي يعاني منها النظام، نتيجة نقص العملات الأجنبية في البنوك العاملة في مناطق سيطرته، والتي تعد رئيسية في التعامل المالي داخل مناطق سيطرة المعارضة، ما يعني أن فتح المعابر قد ينعش الحركة الاقتصادية في مناطق سيطرة النظام، من خلال التبادل التجاري، ودخول القطع الأجنبي.

والرغبة بالوصول إلى الطريق الدولي كانت مطلباً روسياً أمام الضامن التركي للمعارضة، بهدف إعادة فتحه أمام الحركة التجارية والطبيعية، الأمر الذي لا تزال أنقرة ترفضه بالمطلق، قبل أن يتم حل مشكلة إدلب بالكامل على طاولة التفاوض، ومن ضمنها مسألة السيطرة على الطريق الدولي حلب دمشق «أم 5»، المار من إدلب، الذي سيطر عليه النظام، بدعم روسي وإيراني. وأمام ذلك، عززت تركيا وجودها العسكري على خطوط التماس في إدلب، ونظمت صفوف المعارضة المتحالفة معها، لا سيما في الجنوب وعلى حدود جبل الزاوية، استعداداً للسيناريوهات المقبلة، والاحتمالات التي من بينها شن هجوم جديد للنظام والروس، كانا يلوحان به مراراً بعد توقف المعارك.

وقال المتحدث باسم «الجبهة الوطنية للتحرير»، النقيب ناجي المصطفى، إن «الروس والنظام لم يتوقفا عن خرق وقف إطلاق النار منذ إبرامه، سواء بالقصف المدفعي أو الجوي». وأشار، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أن القصف الأخير الذي طاول مناطق سيطرة المعارضة، ما بين فتح المعابر قد ينعش الحركة اللاذقية بندرج ضمن الخروقات المتكررة والمستمرة. وحول القراءة لهذا التصعيد على صعيد الاحتمالات، أشار المصطفى إلى أن «الروس والنظام دائماً كانا غير ملتزمين بأي تفاهمات وأي اتفاقيات». ولم يستبعد احتمال عودة التفكير بالوصول إلى طريق «أم 4»، لافتاً إلى أن ذلك «من ضمن الأطماع الرئيسية للنظام وحلفائه الروس والإيرانيين». غير أن المتحدث العسكري أكد أن «فصائل المعارضة مستعدة لكافة الاحتمالات، وإجراءات الاحترازية متواصلة من قبلها على طول خطوط التماس والاشتباك».

وتأتي تلك التطورات على وقع لجوء النظام والمليشيات المساندة له لسحب الكثير من القوات من إدلب ومحيطها باتجاه البادية، الأمر الذي يشير إلى أن تجدد العمليات في إدلب ليس وارداً لدى النظام وحلفائه في المرحلة الحالية على الأقل. وقالت مصادر في المعارضة السورية، لـ«العربي الجديد»، إن النظام يواصل سحب مجموعات كبيرة من قواته من جبهات الشمال الغربي من سورية مع فصائل المعارضة إلى قلب البادية. كل ذلك يخلط المعطيات بعضها ببعض، ما يجعل النتائج عصية على الفهم في ميزان التحليل الاستراتيجي العسكري. لكن المحلل العسكري والقيادي في المعارضة العميد فاتح حسون رأى، في حديث مع «العربي الجديد»، أنه «من الواضح أن نظام الأسد، وحليفيه الروسي والإيراني على الأرض، يسعون لتهجير سكان المناطق المحيطة بطريق أم 4، في خرق واضح للاتفاق بين الرئيسين التركي (رجب طيب أردوغان) والروسي (فلاديمير بوتين) حول هذه المنطقة. ومن خلال قراءة سريعة لمجريات الأحداث خلال السنوات الماضية، التي تم خلالها تجربة جدية التعاطي الروسي مع الاتفاقيات والمعاهدات، سيتضح لنا أن الجانب الروسي غير جدي وغير ملتزم إلا في ما يتعلق بالاتفاقيات التي تضمن مصالحه وتحقق أهدافه».

ولا يعتقد حسون أن «القصف سيتوقف بشكل كلي في أي وقت قبل الوصول لحل شامل للملف السوري بمباركة جميع الدول، وهذا ما حدث أخيراً، وغالباً سيتكرر. ولا أعتقد أيضاً أن الروس سيتوقفون عن سياسة القضم المتبعة لاستيلاء على المزيد من المناطق، أو المكاسب السياسية بالحد الأدنى، إلا إذا واجهوا رفضاً جدياً من القوى الدولية الفاعلة. ولا يمكن أن نفصل بين الأطماع الروسية ورد فعلها على التلميحات الإيجابية الأميركية المتعلقة بهيئة تحرير الشام من خلال الصحافة. كل ذلك يمكن اعتباره عوامل قلق وتوتر تدفع الروس باتجاه تحصين ما يمكن تحصينه، وكسب ما يمكن كسبه، إلى حين الوصول لطاولة المفاوضات المتعلقة بحل شامل للملف السوري». وأضاف «أما سحب القوات باتجاه البادية فهو إيحاء بأن النظام وحلفاءه يحاربون الإرهاب، ويحتاجون مزيداً من المقاتلين لذلك، وهذا غير صحيح، فهم الذين يسمحون لداعش بالتمدد من أجل جر القوات الأميركية لصراع طويل في البادية».

أكد المصطفى أن فصائل المعارضة مستعدة لكافة الاحتمالات

حسون: النظام وحليفاه يسعون لتهجير السكان قرب أم 4

شرق غرب

تايوان: سنقاتل للنهاية ضد الصين

أكد وزير الخارجية التايواني جوزيف وو، أمس الأربعاء، أن «الجزيرة ستحارب للنهاية إذا هاجمتها الصين»، مشيراً إلى أن «الولايات المتحدة توقعت خطر حدوث ذلك». وجاء حديثه في ظلّ تصاعد الضغط العسكري الصيني، بما في ذلك إجراء تدريبات بحاملات طائرات قرب الجزيرة. وشكت تايوان، التي تعتبرها الصين جزءا من أراضيها، من تكرار أنشطة بكين العسكرية في الأشهر القليلة الماضية، مع توغل القوات الجوية الصينية يومياً تقريباً في منطقة تحديد الدفاع الجوي التايوانية.
(رويترز)

بكين: الحكم بالإعدام على مسؤولين من الإيغور

حكمت السلطات الصينية، مساء أول من أمس الثلاثاء، على مسؤولين سابقين اثنين من الإيغور بالإعدام، بتهمة «القيام بنشاطات انفصالية» في إقليم شينجيانغ، في شمال غربي الصين. والمسؤولان هما وزير العدل السابق شيرزات باودين، ووزير التعليم الإقليمي ستار ساوت. واتُهم الأول بدعم «الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية» (ميتو)، والثاني بـ«تضمين الكتب المدرسية بلغة الإيغور». وأرفق الحكمان بوقف التنفيذ لمدة سنتين، ويعني ذلك عملياً تخفيف العقوبة إلى السجن مدى الحياة.
(فرانس برس)

تركيا: اعتقال عناصر من «القاعدة» و«داعش»

اعتقلت الشرطة التركية 8 مشتبهين بانتمائهم لتنظيمي «داعش» و«القاعدة» مع وثائق ومواد رقمية، في عملية أمنية استهدفتهم، أمس الأربعاء، في إسطنبول. وداهمت فرق شعبة «مكافحة الإرهاب» في مديرية أمن المدينة، مواقع عدة في إسطنبول.
(الأناضول)

إضاءة

إثيوبيا تغرق في صراع عرقياتها

تشهد أثيوبيا اعمال عنف بين عرقياتها في الفترة الاخيرة، في نكسة تستبق الانتخابات العامة المقررة في 5 يونيو/ حزيران المقبل

تتفاقم الاضطرابات في الداخل الإثيوبي قبل أقل من شهرين على الانتخابات العامة المقررة في 5 يونيو/حزيران المقبل، المؤجلة أصلاً منذ أغسطس/آب الماضي بفعل تفشي وباء كورونا، وسط أزمات متلاحقة تتراكم في وجه حكومة أبي أحمد. وآخر تلك الأزمات كان تجدد الصراع التاريخي بين إثنيتي عفر وصوماليي في شمال شرقي البلاد، وعودة القتال بين إثنيتي أورومو وأمهرة، الرئيسيتين في إثيوبيا. ومن شأن تعدد ساحات القتال، المضافة إلى حرب إقليم تيغراي، المستمرة منذ نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، التأثير على ملفات داخلية، لجهة إرجاء الانتخابات مجدداً، وخارجية، خصوصاً ملف سد النهضة، والعلاقات بين إثيوبيا وجوارها.

وعاد القتال بين إثنيتي عفر وصوماليي، يوم الجمعة الماضي، مع سقوط عشرات القتلى، حسب ما أفاد مسؤولون محليون أول من أمس الثلاثاء. وقال المتحدّث باسم إقليم عفر أحمد كالويتي لوكالة «فرانس برس» إنّ وحدات أمنية تابعة لإقليم صوماليي (المعروف أيضاً باسم إقليم أوغادين ويقع على الحدود الجنوبية لإثيوبيا مع الصومال) شنّت يوم الجمعة الماضي هجوماً على منطقة هاروكا، حيث «أطلقت النار عشوائياً على السكّان وقتلت ما لا يقلّ عن 30 من البدو الرحّل من العفر» وأصابت 50 آخرين بجروح. وأضاف أنّه «على الأثر صدّ السكّان المحليّون المهاجمين». وأوضح أنّ دورة العنف لم تنته هنا، بل تمددت أول من أمس الثلاثاء، من منطقة هاروكا إلى منطقتين أخريين مجاورتين لها، مع شنّ وحدات عسكرية تابعة لإقليم صوماليي هجمات بقاذفات صواريخ ومدافع رشاشة مثبّتة على مركبات و«قتلت عدداً غير معروف من المدنيين، بمن فيهم نساء وأطفال كانوا نازحين في النوم».

وكما يحصل في تيغراي، لا يمكن التحقّق بشكل مستقلّ من صحة الأنباء، ولا من صحة ما أدلى به المتحدّث باسم منطقة صوماليي عبدو حلو، الذي اتّهم قوات أمنية تابعة لإقليم عفر بإشعال فتيل أعمال العنف هذه. وأشار في حديث لـ«فرانس برس» إلى أنّ «التصعيد الأخير للعنف بدأ يوم الجمعة الماضي، عندما هاجم شرطيون تابعون لإقليم عفر أفراداً من البدو الرحّل من إقليم صوماليي لأسباب مجهولة». وأضاف أنّه «حتّى الآن قُتل أكثر من 25 مدنياً وأصيب أكثر من 30 آخرين بجروح»، مؤكّداً أنّ «الهجوم» مستمرّ.

ويعود الصراع بين عفر وصوماليي إلى ما قبل استقلال الصومال عن بريطانيا في عام 1960، وإثيوبيا عن إيطاليا عام 1941، لكنه تجدد لاحقاً بسبب منح البريطانيين إقليم صوماليي (أوغادين) إلى إثيوبيا، فضلاً عن تخصيص مناطق في الإقليم لإثنية عفر. وكان سكان الإقليم يمثّلون النفس بالاتحاد ضمن دولة «الصومال الكبرى». وفي عام 1977 اندلعت حرب أوغادين بين أديس أبابا ومقديشو، التي استمرت 8 أشهر، قبل أن تنتهي بتأكيد إثيوبيا سيطرتها على الإقليم، لكنها أدت أيضاً إلى نشوء حركة ثورية فيه.

يعود الصراع بين عفر وصوماليي إلى ما قبل استقلال الصومال عن بريطانيا

دخلت حرب تيغراي شهرها الخامس أخيراً (الأناضول)

ودامت ثورة صوماليي أوغادين حتى عام 1991، مع سقوط الصومال في حربه الأهلية. وعلى الرغم من محاولات الحكومة المركزية في أديس أبابا، خصوصاً في عهد أبي، معالجة الخلافات، بدءاً من جولاته الخارجية على دول الجوار، إلا أن ذلك لم يعد كافياً في الوقت الحالي. مع العلم أن الجوار الإثيوبي توزّط في الصراعات العرقية، فدعمت جيبوتي عفر فيما دعم الصومال صوماليي إثيوبيا. لكن خلافات صوماليي عفر ليست الوحيدة في إثيوبيا متعددة العرقيات، فقد نشبت أعمال عنف جديد بين إثنيتي أورومو وأمهرة. وأفادت السلطات المحلّيّة في جبل تيمو غا، المنطقة الواقعة في إقليم أمهرة، ويقطنها أكثرية من إثنية الأورومو، أنّ 68 شخصاً قتلوا وأصيب 114 آخرون بجروح في «هجوم وقع أخيراً»، من دون تحديد الزمان. وأضافت أنّ الهجوم دفع أكثر من 40 ألف مزارع إلى مغادرة منازلهم، وتمّ إيواؤهم في ثلاثة مخيّمات مؤقّتة. وللقتال بين الإثنيتين مخاطر عدة، بدءاً من كونهما الأكبر في البلاد، إذ تُشكّل عرقية أورومو نحو 40 في المائة من عديد الإثيوبيين، في مقابل 30 في المائة لعرقية أمهرة. وسبقَ أن عانى الأوروميون من الإجحاف ضدهم، مع تهميشهم تاريخياً وإبعادهم عن السلطة. وتاريخياً، تعتبر إثنية أمهرة الأقوى في البلاد، فلغتها هي اللغة الرسمية لإثيوبيا، فضلاً عن كونها لغة التعاملات التجارية والمراسلات العائدة للجيش الفيدرالي. أما أورومو فهي الإثنية الأكثر تعرّضاً للإقصاء من السلطة. ويبرز أيضاً العامل الديني في هذا الصراع، فأكثرية الأمهريين من المسيحيين، فيما أكثرية الأوروميين من المسلمين.
(العربي الجديد)

قضية

مع انتهاء الحرب الأهلية الإسبانية، لجأ آلاف الجمهوريين الإسبان إلى شمال أفريقيا، وشكّل لجوؤهم فصلاً آخر من مأساة يرويها هذا التقرير الذي تنشره «العربي الجديد» بالتزامن مع «أوريان 21»

جحيم الجمهوريين الإسبان

منفيون إلى شمال أفريقيا وضحايا لمعسكرات القمع

لوران بربينيا إيبان

في الأيام الأخيرة من الحرب الأهلية الإسبانية (1936-1939)، لجأ آلاف الجمهوريين الإسبان إلى شمال أفريقيا. تاريخ هؤلاء، الذين اعتقلوا، ثم فُرضت عليهم الأشغال القسرية في ظلّ نظام فيشي، بقدر ما هو مأساوي، فهو غير معروف. قصة تتقاطع فيها الحرب الأهلية الإسبانية والحرب العالمية الثانية والاستعمار.

مارس/آذار 1939. منذ أكثر من شهر، وقعت كاتالونيا في أيدي قوات (الجنرال) فرانكو. فرّ ما يقارب نصف مليون لاجئ جمهوري إسباني في اتجاه الشمال، في حركة لا تزال إلى اليوم تُعد أكبر هجرة على الإطلاق تمّت مشاهدتها على الحدود الفرنسية. لكن لم يكن هذا الانسحاب (retirada) الفصل الأخير من الحرب الإسبانية. ففي جنوب شرقي شبه الجزيرة الأيبيرية، كانت آخر معاقل الجمهوريين تتهاوى، الواحد تلو الآخر. وقد انتهت الأعمال القتالية في البيكانتي؛ حيث اضطر رجال الميليشيات والمدنيون الجمهوريون، الذين كانوا غير قادرين على الفرار عبر فالنسيا، ولا عبر جنوب إسبانيا الذي سبق أن وقع في أيدي قوات فرانكو، إلى أخذ طريق البحر. وهكذا أبحر على عجل عدة آلاف من الأشخاص من البيكانتي في اتجاه أقرب ميناء: وهران. رسا الأسطول الجمهوري القادم من قرطاجنة، في الجزائر العاصمة، قبل أن يتم تحويله، وعلى متنه أربعة آلاف شخص، إلى بنزرت في تونس. في المجموع، يكون قد وصل ما بين 10 و12 ألف إسباني - أحياناً أكثر وفقاً لبعض الروايات - إلى سواحل شمال أفريقيا في غضون أيام قليلة.

تحت حجز الجمهورية الثالثة

إذا كانت هناك حفنة من الجمهوريين قد تم استقبالهم من قبل أقارب لهم في وهران، حيث توجد جالية إسبانية مهمة، فإن من السفن. تشرح إليان أورتيغا برنابيو: «كان هناك مدنيون وعمال ونقابيون محبوسون وراء الأسلاك الشائكة وتحت تهديد الحراب المستمر». في الجزائر، تمّ إرسال النساء والأطفال، وكذلك المعوقين، إلى معسكرات مختلفة: كارنو (العبادية - عين الدفلى) أو موليير (برج بونعامة)، بالنسبة للمعسكرات المعروفة أكثر؛ أما المقاتلون، فقد تم إرسالهم إلى بوغار وقصر البخاري، حيث تم تجنيدهم لسدّ الاحتياجات في اليد العاملة للقوة المحتلة. وقد تم تشغيلهم أساساً في ترميم الطرق في منطقة قسنطينة، وفي استغلال مناجم الفحم والمنغنيز في الجنوب الوهراني.

الطريق العابر للصحراء

قرّر قادة الجمهورية الفرنسية الثالثة ربط مناجم القنادسة في الجنوب الوهراني، بالسكك الحديدية المغربية. التحق الفا جمهوري إسباني وأعضاء من الألوية الدولية بالشركة العامة عبر الصحراء، للعمل على صيانة المسالك في الصحراء. نشر بيتر غابيا في كتابه «معسكرات العمل تحت نظام فيشي» شهادة أحدهم الذي كان محتجزاً في معسكر بيشار في الجزائر: «تمّ إرسالنا على بعد أربعة كيلومترات من الواحة لإزالة الرمال من كثيب رملي ضخم متحجر يزيد طوله على ألفي متر. كانت الحرارة خانقة، أكثر من 40 درجة تحت الظلّ، وكان الماء نادراً وساخناً. في هذا المكان، بدأت حالات الزحار (إسهال دموي) ونوبات الملاريا والقيء والصداع الشديد».

بعد الهدنة في 22 يونيو/ يونيو 1940 بين ألمانيا النازية، أحيت حكومة فيشي التي كانت في السلطة حلماً استعمارياً قديماً: بناء خط سكة حديد استراتيجي، عابر للصحراء الكبرى، والمعروف أيضاً باسم متوسط - النيجر. وتتمثل الفكرة في ربط مستعمرات شمال أفريقيا بمستعمرات غرب أفريقيا: «يتعلق الأمر في الواقع بربط عاصمتي الإمبراطوريتين الاستعماريتين الفرنسيتين، الجزائر وداكار. لذلك باشرت حكومة فيشي ببناء خط سكة حديد بطول ثلاثة آلاف كيلومتر وسط الصحراء. لكن الهدف من ذلك متعدد: فبالإضافة إلى الهيبة الاستعمارية، فإن الأمر يتعلق أيضاً بنقل القوات العسكرية والعتاد والفحم المستخرج من المغرب. كما كان هناك أيضاً مشروع في غرب أفريقيا يتمثل في ريّ النيجر وإنشاء زراعة ضخمة للقطن، مما يضمن استقلال فرنسا عن البريطانيين. من أجل ذلك، فهم بحاجة إلى خط سكّة حديد تُربط بمدينة الجزائر». وتنقسم الورشة الضخمة إلى ثلاث مراحل: بناء محور وهران - غاي، يمرّ على طول النيجر، وثان من غاي إلى باماكو، وثالث يُفترض أن يربط الخطّ بدكار.

فظاعة المعسكرات

وهذا الغرض، كانت اليد العاملة متوافرة بسهولة: إنها مجموعات العمال الأجانب (جي تي إي)، التي خلفت شركات العمال الأجانب (سي تي إي) التي كانت تتوافر في إطار تشريعي قمعي، وهو مزيج خبيث بين الاستعمار والفاشية. أقيمت معسكرات عدة، وتم توزيعها بين المغرب وتونس والجزائر. ولكن لم يكن الجمهوريون الإسبان وحدهم الذين تم الزجّ بهم في الورشات المختلفة. يشرح بيتر غابيا: «سيتم ترحيل أناركيين (لا سلطويين) وشيوعيين فرنسيين، وأعضاء من الألوية الدولية، وأشخاص ذوي بروفايلات متنوعة للغاية من معسكرات فرنسية، مثل معسكر فيرنيه، نحو معسكرات شمال أفريقيا على متون سفن. بالنسبة لفيشي، فهم «أقواء غير مجدية وأذرع مفقودة».

وبالإضافة إلى ذلك، تم استبعاد آلاف عدة من اليهود من الجيش الفرنسي، ووضعهم في مجموعات عمال «بنو إسرائيل» (جي تي أي Groupements de travailleurs Israelites). يعلق غابيا: كان في المخيمات أيضاً شمال - أفريقيين، وخصوصاً قادة الحركات الوطنية في تونس والجزائر. كان هناك إذا مجموعة سكّانية جدّ مختلطة، حتى أننا نجد آثاراً ليهود ألمان ويوغسلافيين».

في منطقة وهران، تمّ حجز المعتقلين السياسيين الذين اعتبروا خطرين في معسكرات الجلفة، جنين بورزق، وحجرات المقيل. تتابع إليان أورتيغا برنابيو: «كانت هناك ستة معسكرات مكرسة للقمع. معسكرات الموت، كما كان يسميها الجمهوريون المعتقلون. كلّ القرائن التي استطعنا جمعها في البرواقية تظهر أن ما لا يقل عن 750 شخصاً ماتوا هناك بين عامي 1940 و1942 من الجوع أو البرد أو سوء المعاملة. تعرض المقيمون في المعسكرات للعقوبات والتعسف والتعذيب». تتابع إليان أورتيغا برنابيو: «تمّ غلق معسكر المريجة (الموجود في الجزائر) بعدما أطلق الجمهوريون إضراباً عن الطعام احتجاجاً على أعمال التعذيب. في الواقع، أعاد فيشي فتحه إلى الشمال قليلاً، بمنطقة عين العرّاق». أما ورشة بناء السكّة العابرة للصحراء، فقد تعثرت: سيتم بالكاد الانتهاء من 62 كيلومتراً منها. في تونس، تبدو الظروف في المعسكرات، بالكاد، أفضل مما هي عليه في الجزائر أو المغرب. كان نصف الأربعة آلاف شخص الذين وصلوا في العام 1939، قد عادوا فعلياً إلى إسبانيا بعد وعد بالعفو من قبل فرانكو. تروي فيكتوريا فرنانديز، ابنة جمهوري إسباني منفي في تونس: «وفقاً لأبحاثي، تمّ إعدام 25 شخصاً على الأقل عند وصولهم إلى إسبانيا، وعاش الباقون في ظروف صعبة للغاية. أما الألفان الذين بقوا في تونس، فقد تم إرسال عدد كبير منهم إلى المعسكرات في منطقة القصرين، حيث يعتنون بمحاصيل الخضر وأشجار الفاكهة أو يعملون في شركات مختلفة».

تمّ الإبلاغ عن كثير من المعلومات بخصوص سوء المعاملة، خصوصاً في منطقة قابس. تتابع فيكتوريا فرنانديز: «فضلاً عن ذلك، تم إرسال 300 بحار جمهوري إلى الصحراء في جنوب البلاد. لقد كانوا مسيّسين ومقاومين، وهذا ما جعلهم غير مرغوب فيهم أكثر من الآخرين». في موازاة ذلك، تم تجنيد حوالي خمسة آلاف رجل تونسي يهودي للعمل القسري في معسكرات مختلفة بالقرب من خطوط الجبهة.

مساهمة بتحرير فرنسا

أدى إنزال الحلفاء في شمال أفريقيا في نوفمبر/تشرين الثاني 1942، المعروف باسم عملية طورش (الشعلة)، إلى خلط الأوراق: حصل تذبذب في الإدارة الفرنسية حيث كان الجنرالان هنري جيرو وشارل ديغول يتنافسان على التحكم في الجزائر والمغرب. في تونس، دخل الجيش الألماني (الفيرماخت)، وسيبقى هناك ستة أشهر. تشرح فيكتوريا فرنانديز: «خلال هذه الفترة من الاحتلال الألماني، فرّ جزء من الجمهوريين الإسبان نحو الجزائر، وحاول الآخرون إخفاء هوياتهم. كلّ من القى القبض عليه، تم إرساله إلى مجموعات العمال الأجانب (جي تي إي) في منطقة القصرين».

اتخذ جمهوريون آخرون الطريق المعاكس انطلاقاً من الجزائر والمغرب. يشرح بيتر غابيا: «عرض عليهم التوقيع على عقد عمل، أو العودة، أو حمل السلاح. قرّر الكثيرون الانخراط في القوات المرتبطة بفرنسا الحرّة وهاجموا القوات الألمانية في تونس. بعد رحيل الفيرماخت من البلاد، نزل بعضهم إلى صقلية ونجد آثارهم إلى جانب قوات فرنسا الحرّة في بروفانس. فبعدما كانوا لاجئين من الحرب الإسبانية وتمّ احتجازهم من طرف الجمهورية الثالثة، وفرض عليهم العمل القسري تحت حكم فيشي، صاروا يقاتلون من أجل تحرير فرنسا. إنّه مصير، هم فيه ضحايا وأبطال، لم يتم تسليط الضوء عليه كثيراً».

في العام 1943، غادر جزء من الجمهوريين الإسبان إلى الدار البيضاء قبل الإبحار إلى المكسيك أو أميركا الجنوبية. تستطرد إليان أورتيغا برنابيو: «بقي آخرون مثل عائلتي. في الواقع، كانوا يظنون بأنه سيتم في آخر المطاف طرد فرانكو. وكانوا ينامون والحقيبة تحت السرير».

تزامنت ولادة أورتيغا برنابيو في وهران عام 1954 مع بداية حرب التحرير الوطني في الجزائر: «أنا لست من الأقدام السوداء، أولاً لأنه مصطلح استعماري، ولكن أيضاً لأنني لست فرنسية. أنا إسبانية من وهران. كان الجمهوريون يحملون قيماً ديمقراطية، وبالتالي كانوا معارضين بشدة للاستعمار. كانوا يرون أن استغلال شعب من طرف شعب آخر أمر مروع. بعد وقت طويل، أدركت أن والدي كان يدفع مساهمته لجبهة التحرير الوطني. كان هو مثل الآخرين، يشاهد فقر السكّان الأصليين والاستغلال والتعذيب. لقد انخرطوا تلقائياً في معركتهم».

يُنشر بالتزامن مع «أوريان 21»
https://orientxxi.info/ar

من أحياء ذكرى ضحايا قُتلوا خلال حكم فرانكو (Getty)

> تم إعدار البحارة والمدنيين من الأسطول الجمهوري عن السكان

> كانت هناك ستة معسكرات مكرسة للقمع في وهران

أعمال سخرة

تم تطبيق نفس التشريعات السارية في فرنسا في العديد من مخيمات الاعتقال التي تقع معظمها في الجزائر. يوضح المؤرخ الالماني بيتر غايدا: «كان ينظر الى المنفيين على انهم يشكلون خطرا على الدفاع الوطني، وفرض عليهم تقديم خدمات مقابل اللجوء: تم وضع جزء منهم في معسكرات الاعتقال، وجزء آخر تحت خدمة شركات العمال الاجانب. وهي خدمات ذات طابع قانوني، ففرنسا كانت في حالة حرب، وكان الفرنسيون هم ايضا يخضعون لامر التسخير».

رصد

«رشاد» و«ماك» في الجزائر

حركتان ملاحقتان بتهم الإرهاب والنزعة الانفصالية

وجّهت السلطات الجزائرية أنظارها أخيراً إلى حركتي «رشاد» و«ماك»، مع إصدار الرئيس عبد المجيد تبون أوامره لما سمّاه «التطبيق الصارم للقانون ووضع حد لنشاطات وتجاوزات غير مسبوقة» للحركتين، اللتين وجدتا في الحراك الشعبي الذي بدأ منذ عامين فرصة للتمركز في صلب المشهد السياسي في البلاد

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

تنظيمان تصفهما السلطات الجزائرية بغير الشرعيين ويقيم كبار قياديهما في الخارج، باتا هدفاً رئيساً لأجهزة الأمن الجزائرية، بعد أن أطلق الرئيس عبد المجيد تبون يد الأجهزة لمحاربة أي وجود سياسي لحركة «رشاد»، و«الحركة من أجل استقلال منطقة القبائل» (ماك) التي تطالب بانفصال منطقة القبائل وتزعم تأسيس حكومة في المنفى، فيما وجدت الأولى في الحراك الشعبي الذي بدأ منذ عامين فرصة سانحة للتمركز في قلب الحراك والمشهد السياسي في البلاد، بعد سنوات من النشاط غير المعلن.

ووجّهت الرئاسة الجزائرية لحركة «رشاد» بوصفها «حركة ذات مرجعية قريبة من الإرهاب»، ولحركة «ماك» بوصفها «أوساطاً انفصالية»، اتهامات شديدة اللهجة باستغلال المسيرات الأسبوعية لتنفيذ «أعمال تحريضية وانحرافات». وأصدر تبون خلال اجتماع للمجلس الأعلى للأمن، أول من أمس الثلاثاء، أوامره للتطبيق الفوري والصارم للقانون ووضع حد لهذه النشاطات غير البريئة والتجاوزات غير المسبوقة، لا سيما تجاه مؤسسات الدولة ورموزها والتي تحاول عرقلة المسار الديمقراطي والتنموي في الجزائر»، مشدداً على أن «الدولة لن تتسامح مع هذه الانحرافات التي لا تمتّ بصلة للديمقراطية وحقوق الإنسان».

قبل تصريحات تبون، كان عدد من المسؤولين في الدولة قد وجّهوا سلسلة تحذيرات عما يعتبرونه تغلغلاً لحركة «رشاد» داخل الحراك لصالح طروحاتها، باستغلال انسحاب كتل سياسية كثيرة من الحراك لأسباب مختلفة. لكن منعطف رصد ومراقبة السلطات لنشاط «رشاد» في الحراك والبلاد كان ببروز موجة الشعارات الأخيرة، خصوصاً بعد عودة مسيرات الحراك في 22 فبراير/ شباط الماضي، والتركيز المثير للجدل على مهاجمة جهاز المخابرات ووصفه بـ«الإرهاب»، إضافة إلى مهاجمة الجيش والجنرالات وتبون نفسه بوصفه «رئيساً مزوراً جاء به العسكر». وتزامن ذلك مع تركيز معارضين ينتمون إلى الحركة، بينهم الدبلوماسي السابق محمد العربي زيتوت، وأمير بوخرص (يعرف إعلامياً بأمير دي زاد)، واللذين ينشطان بشكل يومي عبر بث مباشر من خلال موقعي يوتيوب وتويتر يقدمان فيه تسريبات ومعلومات حساسة تخص الأمن والجيش والقيادات العسكرية، بصورة شكلت إزعاجاً كبيراً للسلطات، ما دفعها إلى محاولة جلب المعارضين عبر إصدار أوامر قبض دولية، والتحري في ما تعتقد أنها خلايا تمدهم بالمعلومات. توازى ذلك مع جمع المعلومات عن طبيعة تمركز نشاط «رشاد» في الداخل وهيكلها المحلي، إذ كانت الأجهزة الأمنية قد شنت في سبتمبر/ أيلول 2020 حملة اعتقالات طاولت عدداً من الناشطين المنتمين إلى الحركة والمشاركين في الحراك.

وتستند التوصيفات التي تطلقها السلطات على حركة «رشاد» بأنها حركة «ذات مرجعية قريبة من الإرهاب» إلى أن أبرز مؤسسي الحركة منذ عام 2007 والناشطين فيها هم من القيادات السابقة في «جبهة الإنقاذ» المحظورة، كمنسقها العام مراد دهينة، المطلوب للقضاء الجزائري بتهم الإرهاب ومحكوم عليه غيابياً بـ20 سنة. كذلك تستند التوصيفات إلى الداعمين للحركة في الخارج، وممن تعتقد السلطات أنه كانت لهم مواقف ملتبسة من المجموعات الإرهابية، كمنظر الحركة عباس عروة، وعمر قيدوم ورشيد مصلي يوسف نجادي، وكذلك ضباط سابقين منشقين عن الجيش والمخابرات كالضابط محمد سمراوي (انسحب من الحركة قبل سنوات) والدبلوماسي المنشق محمد العربي زيتوت، وكلهم من المقيمين في عواصم غربية كفرنسا وبريطانيا وسويسرا وألمانيا وغيرها. وكذلك تستند السلطات إلى أن الحركة تتخذ من الانقلاب الذي قاده الجيش على المسار الانتخابي في 11 يناير/ كانون الثاني 1992، بعد فوز «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» (محظورة منذ مارس/ آذار 1992) كنقطة رئيسة ومحدد مفصلي لنشاطها السياسي.

لكن حركة «رشاد» التي كانت تملك قناة تلفزيونية تبث من الخارج «العصر»، تنفي عن نفسها أي توجهات لاستخدام العنف أو التحريض، وتعلن في مواثيقها وأدبياتها المعلنة أنها «تتنكب اللاعنف كوسيلة للتغيير»، وتعرّف نفسها بأنها «حركة جزائرية بادر إلى إنشائها والدعوة لها مجموعة من الجزائريين الذين غرفوا بمعارضتهم المبدئية لنظام الحكم الذي تمخض عن انقلاب 11 يناير 1992 كمستقلين أو منضوين تحت أطر أخرى. ذلك أنه وبعد سنين عديدة من المعارضة تبين لهؤلاء أن يجتمعوا داخل حركة تكون بمثابة المحرك والمؤطر والمشجع للجزائريين الذين يؤمنون بالتغيير الشامل في الجزائر، على اختلاف مشاربهم». كذلك تصف نفسها بكونها «فضاء واسعاً لكل الجزائريين على اختلاف رؤاهم وتعدد توجهاتهم، وهي تمقت التطرف بجميع أشكاله، وترفض كل ممارسات الإقصاء والتمييز». وتضع مما تصفه «إنهاء حكم الاستبداد والفساد، وإحياء الأمل لدى الشعب الجزائري في إقامة دولة الحق والعدل والقانون، دولة تسودها المبادئ الديمقراطية والحكم الراشد» هدفاً رئيساً لها. لظروف وداع سياسية، وجدت حركة «رشاد» نفسها في ذات السياقات مع حركة «ماك»، والتي تطالب باستقلال منطقة القبائل (ذات الغالبية من السكان الأمازيغ)، ووُصفت الأخيرة في البيان الرئاسي الصادر بعد اجتماع المجلس الأعلى للأمن بأنها «أوساط انفصالية»، واللافت أنه للمرة الأولى في التاريخ السياسي للجزائر يتضمّن بيان رسمي صادر عن الرئاسة وصف «انفصالية»، وهو وصف عده بعض المراقبين خطاً سياسياً واتصالياً، كونه يقر بوجود طابع حركة انفصالية في البلاد.

منذ منتصف التسعينيات، ومع تطور المطلب والحركة الأمازيغية في الجزائر، برز تيار عرقي متطرف يستخدم الهوية الأمازيغية لأغراض المساس بوحدة التراب الجزائري، وينقل الهوية الأمازيغية من مطلب ثقافي وهوياتي مرتبط بالمطلب الديمقراطي في الجزائر، إلى محدد عرقي وجغرافي لانفصال منطقة القبائل. ورسمت هذه الحركة علماً خاصاً بالمنطقة كرمز سياسي (يختلف عن الراية الأمازيغية).

بدأ مطلب حركة «ماك»، التي ترأسها فرحات مهني، بالدعوة إلى إقامة حكم ذاتي في المنطقة، قبل أن يتطور إلى مطلب انفصال تام عن الجزائر. وشكّلت الحركة في المنفى حكومة مزعومة مقرها في باريس، وتضم إضافة إلى ما تصفه الحركة بالرئيس فرحات مهني، ورئيس حكومة زيدان لفضل، 18 وزيراً، خمسة منهم لا تنشر صورهم لأسباب تقول إنها أمنية، ما يرجح إمكانية وجودهم داخل الجزائر وتحاشياً للاحقتهم من قبل السلطات الجزائرية. وتحصل الحركة على دعم مباشر من فرنسا وإسرائيل، ويرتبط رئيسها فرحات مهني بعلاقات وثيقة مع المؤسسات الإسرائيلية، ويزور قادتها تل أبيب باستمرار. وللحركة وكالة أنباء باسم «سيوال»، وتستخدم في بياناتها أدبيات تشير بوسم الاحتلال عند الحديث عن الشرطة أو الدرك والسلطات الجزائرية.

فرحات مهني مؤسس هذه الحركة وابرز وجوهها يقيم في فرنسا منذ عقود، وهو مغنٍ سابق وناشط سابق في الحركة الثقافية الأمازيغية، وسجن عقب أحداث الربيع الأمازيغي في إبريل/ نيسان 1980، وساهم في إنشاء حزب «التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية» عام 1989. يستند مهني إلى رصيده النضالي من أجل الهوية والديمقراطية للدفع بمشروعه، وفي عام 1995 نجا فرحات من حادث طائرة إبرباص الفرنسية التي اختطفتها الجماعة الإسلامية المسلحة في الجزائر، من مطار الجزائر وطارت بها إلى مارسيليا حيث تم تحريرها من الخاطفين.

وعلى الرغم من أن الحراك لا يتبنى مطالب حركة «ماك»، إلا أنها تعتبر أن نجاح الحراك في خلخلة النظام الحاكم في البلاد، يمكن أن يسهّل لها تنفيذ تصوراتها السياسية. ووجدت «ماك» في الحراك الشعبي فرصة سياسية للتموقع، خصوصاً بعدما نجحت في تشكيل مجموعات موالية لها في جامعات منطقة القبائل، كما لها موالون في الصحف أيضاً.

لا تخفي مطالب هذه الحركة وخيارها باي إجماع في منطقة القبائل نفسها، إذ تفشل في الغالب في تحقيق استجابة لنداءات تطلقها، على غرار دعوتها السكان لتشكيل شرطة محلية، كما لا تخفي المسيرات التي تنظمها في مدن المنطقة بالمشاركة الغالبة. ويظهر البحث في ظروف ولادة هذه الحركة، إضافة إلى الدعم والجهات الخارجية التي ساهمت في صناعتها، أن الظروف السياسية والبيئة غير الديمقراطية التي شهدتها الجزائر خلال العقود الماضية، والصدامات المستمرة في منطقة القبائل بين السلطة وسكان منطقة القبائل والحركات الأمازيغية، في أكثر من محطة، والقمع العنيف الذي تعرض له السكان، كانت أكثرها دموية أحداث الربيع الأسود بين إبريل/ نيسان ويونيو/ حزيران 2011، والتي راح ضحيتها 165 شاباً قتلوا على يد أجهزة الأمن خلال تلك الأحداث، دفعت بعض الناشطين في الحركة الأمازيغية إلى تبني مواقف أكثر تشدداً والدعوة إلى دولة عرقية للأمازيغ في منطقة القبائل.

> وجّه مسؤولون تحذيرات من تغلغل حركة «رشاد» داخل الحراك

تحذيرات سابقة

سبق لأجهزة الأمن في الجزائر أن اعتقلت، في سنوات سابقة، ناشطين موالين لـ«الحركة من أجل استقلال منطقة القبائل» (ماك)، كما كانت أنشطتها محل رصد وتحذيرات مستمرة في بيانات متتالية للسلطات وقادة الجيش، بوجود محاولات للمساس بالوحدة الوطنية، وهو ما كان قد دفع القائد السابق للجيش الراحل الفريق أحمد قايد صالح (الصورة)، في يوليو/تموز 2019، الى منع رفع الراية الامازيغية في تظاهرات الحراك وملاحقة كل من يحملها.

تستخدم «ماك» القضية الامازيغية لمحاولة الدفع للانفصال (رياض كرامدي/ فرانس برس)

حكومة انتقالية بمشاركة «طالبان»

أفغانستان: غني يروّج للمقترح الأميركي

يتبنّى الرئيس الأفغاني أشرف غني، المقترح الأميركي بتشكيل حكومة انتقالية في البلاد بمشاركة حركة «طالبان»، في خطوة تستبق مؤتمر إسطنبول للسلام الأفغاني

القوات الأفغانية أثناء تحضيرها لعملية عسكرية في إقليم ارغنداب (فرانس برس)

تتكثّف المسارات المواكبة لـ«مؤتمر إسطنبول» للسلام الأفغاني، المقرر عقده في تركيا خلال وقتٍ لاحق من إبريل/ نيسان الحالي (لم يُحدّد موعده النهائي بعد)، ومنها إعلان الرئيس الأفغاني أشرف غني، اقتراحاً يتعلق بالعملية السلمية في بلاده، فضلاً عن تشارك روسيا وباكستان الرؤية نفسها إزاء ملف أفغانستان، إلاّ أن الواقع الميداني يشي بتوترات متفاقمة. وقبل ثلاثة أسابيع على الموعد المفترض لانسحاب القوات الأميركية من أفغانستان، في 1 مايو/أيار المقبل، بات واضحاً أنّ الأميركيين لن ينسحبوا، مع تأكيد المتحدثة باسم البيت الأبيض، جين ساكي، أول من أمس الثلاثاء، أنّ واشنطن لن تتمكن من الوفاء بالموعد النهائي لسحب القوات الأميركية من أفغانستان. وأضافت أنّ الرئيس جو بايدن يواصل مشاوراته مع مستشاريه في مجلس الأمن القومي وحلفاء وشركاء بلاده في ذلك الشأن.

سياسياً، اقترح غني، تشكيل حكومة انتقالية تشمل أعضاء من حركة «طالبان»، حسبما كشفت مصادر رسمية «رفيعة المستوى» لوكالة «الأناضول». ونوّهت إلى أنّ اقتراح الرئيس الأفغاني مؤلف من ثلاث مراحل. وذكرت المصادر، أنّ المرحلة الأولى تركز على تحقيق توافق سياسي بين مختلف الأطراف، عبر تشكيل حكومة انتقالية، تحت مراقبة وإشراف دولي، تكفل وقف إطلاق النار، فضلاً عن انعقاد جمعية وطنية أفغانية، بمشاركة فاعلة من مجلس ممثلي القبائل المعروف باسم «لويا جيرغا». وتتضمن المرحلة الثانية من الاقتراح، تنظيم لائحة السلطة الدستورية، وتنفيذ برامج الإدارة والتطوير، بالإضافة إلى إجراء انتخابات في عموم البلاد. وتعالج المرحلة الثالثة والأخيرة من المقترح، قضية إعادة دمج اللاجئين والنازحين في المجتمع، وتحدد أولويات التنمية.

وكان قد كُشف خلال مارس/آذار الماضي، عن مسودة خطة السلام الأفغاني التي اقترحتها إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، على الأطراف المتصارعة في أفغانستان، وتنصّ على تشكيل «حكومة جامعة جديدة» تشارك فيها «طالبان»، بعد أن تتفق مع كابول على وقف دائم لإطلاق النار على أن تتولى هذه الحكومة السلطة لفترة انتقالية يجري خلالها وضع دستور جديد للبلاد تتمّ على أساسه انتخابات.

في سياق آخر، أكد وزير الخارجية الباكستاني، شاه محمود قريشي، أنّ بلاده تشارك روسيا في وجهات النظر حول العديد من القضايا الإقليمية، ومن أهمها دفع عملية السلام الجارية بين الحكومة الأفغانية وحركة «طالبان». وأضاف خلال مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره الروسي سيرغي لافروف، في إسلام آباد، أمس الأربعاء، أنّ بلاده مستعدة لتعزيز العلاقات وسبل التعاون المشترك مع موسكو في مختلف المجالات.

قُتل 68 مسلحاً من «طالبان» في عمليات للجيش أمس

ميدانياً، أعلنت وزارة الدفاع الأفغانية، عن مقتل 68 مسلحاً من «طالبان»، وإصابة 74 آخرين، في عمليات أمنية شنتها الحكومة خلال الـ24 ساعة الماضية، في أقاليم هرات وفارياب وفراه وبدخشان وقندوز وقندهار. وأفاد نائب المتحدث باسم وزارة الدفاع فؤاد أمان، بأنّه تم العثور وتفكيك مئات العبوات الناسفة، وضعتها الحركة في مناطق متفرقة من البلاد.

وأشارت وزارة الدفاع في بيان آخر، إلى أنّ قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية المدعومة بالقوات الجوية، نفذت عمليات عدة في منطقتي أرغنداب وزيراي، في إقليم قندهار، وأسفرت عن مقتل 19 مسلحاً وإصابة 12 آخرين، كما تم تدمير بعض أسلحتهم وذخائرهم.

وأضافت أنّ الجيش الأفغاني أبطل مفعول 59 قنبلة زرعتها «طالبان» في المنطقتين. وسبق أن ذكرت وزارة الدفاع، مساء أول من أمس الثلاثاء، أنّ القوات الجوية الأفغانية استهدفت تجمّعاً لـ«طالبان» في إقليم قندوز، أدت إلى مقتل 17 مسلحاً وإصابة 15 آخرين. كما قُتل مدنيان وأصيب 18 آخرون، في انفجار قنبلة مزروعة على جانب طريق، في إقليم ننجرهار، شرقي أفغانستان. وذكرت شبكة «تولو نيوز» الأفغانية، نقلاً عن مصادر محلية، أنّ الانفجار وقع في مدينة جلال آباد، أثناء مرور قوات الأمن في المنطقة. وأوضحت المصادر أنّ بعض رجال الشرطة أصيبوا أيضاً في الانفجار، لكنّ غالبية الضحايا كانوا من المدنيين، لأنّ الهجوم وقع في منطقة مزدحمة، مشيرين إلى أنّ أربعة من الجرحى في حالة حرجة. ولم تعلن أيّ جماعة، مسؤوليتها عن الانفجار. بدورها، أعلنت وزارة الداخلية الأفغانية، أنّ انتحارياً قُتل قبل أن يصل إلى هدفه في منطقة بانجواي بقندهار، مضيفة أنّ القوات الأمنية قامت باعتراض سيارة مفخخة تابعة لـ«طالبان» بالرصاص قبل أن تتمكن من الوصول إلى هدفها.

وأشارت إلى أنّه تم قتل عنصر من الحركة، كان يقوم بزرع الألغام، فضلاً عن اعتقال آخر في اشتباكات بين الجيش الأفغاني والحركة، موضحة أنّ الحادث وقع قبل أن يتمكن عناصر «طالبان» من زرع قنبلة في قندهار.

(العربي الجديد، قنا، الأناضول)